

المحور الأول

تقييم المسار السياسي لحركة حماس

2007-2006

مقدمة مدير الجلسة

د. عدنان السيد حسين²

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أيها السيدات والسادة، يشرفني، أن أدير هذه الجلسة الأولى تحت عنوان تقييم المسار السياسي لحركة حماس للسنتين الأخيرتين، 2006-2007، وأن يتحدث في هذه الجلسة كل من الأستاذ سامي خاطر، عضو المكتب السياسي لحركة حماس، والدكتور حسين أبو النمل الكاتب والباحث الفلسطيني، وهناك تعقيب للباحث الأستاذ محمود حيدر، رئيس تحرير مجلة مدارات غربية. فضلاً عن المناقشة العامة التي سوف تكون في آخر هذه الجلسة. بكلمة موجزة، أولاً أشكر مركز الزيتونة الذي تفضل في عقد هذه الندوة، وأشكر رئيس المركز الدكتور محسن صالح، كما أتوقف عند ما تفضل به الأستاذ الكبير شفيق الحوت في كلمته الافتتاحية، التي تعني للفلسطينيين واللبنانيين والعرب الآخرين معانٍ كثيرة، إذا ما أردنا الانتقال من مرحلة التراشق بالتهم والتخلف، إلى مرحلة البناء والانطلاق في برامجنا الوطنية. وأشير إلى أنني أفهم أن قضية فلسطين هي أهم من فكرة الدولة؛ فإذا تراجعت القضية أو أجهضت لن تقوم قائمة للدولة، ثم إن الدولة أية دولة، هي أهم وأبقى من الأحزاب، فكرة الدولة أهم من الحركات الحزبية فكيف إذا كانت هذه الحركات الحزبية حركات قبلية، لم تتغير نوعياً عما شخّصه العلامة الكبير ابن خلدون منذ أكثر من 600 عام. والأحزاب كما أفهمها أهم من أشخاصها، أهم من القائد الأول أو الثاني أو الثالث، إذا كانت تريد أن تشتغل كمؤسسة، أما أن تختصر القضية والدولة والأحزاب في مرحلة معينة بشخص أو بأخر، ولتلف نحن حول هذا الشخص أو ذاك، فستكون كارثة كبرى في العمل العربي العام، وخصوصاً قضية فلسطين التي ما زلنا وسنبقى نراها قضية العرب الأولى، شاءت مؤتمرات القمة العربية أم لم تشأ. شاءت منظمة المؤتمر الإسلامي أم لم تشأ، شاءت الأمم المتحدة أم لم تشأ. لم نفهم القضايا العربية وفكرة العروبة وفكرة التقدم، إلا من خلال بوابة فلسطين

² أستاذ العلاقات الدولية في الجامعة اللبنانية.

وقضيتها بما ترمز وتجسد. من خلال هذا المنطلق، أترك المجال للسادة المتحدثين، وأعتقد أنهم أكثر إماماً بهذا الموضوع المصيري الفلسطيني، من خلال تقييم تجربة حماس، والكلمة الأولى للأخ الأستاذ سامي خاطر فليتنفضل.

الورقة الأولى :

تقييم المسار السياسي لحركة حماس

2007-2006

سامي خاطر³

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، أودّ أن أشكر الدكتور محسن ومركز الزيتونة على تنظيم حلقة النقاش هذه، التي نأمل من خلال المشاركة فيها أن نسهم جميعاً في العنوان الذي وضع لهذه الحلقة، وهو كيفية الخروج من المأزق الفلسطيني، وأنا أتحدث إليكم اليوم عن المسار السياسي لحركة حماس، ولمّ كان من الصعب على من يرسم هذا المسار ويشارك في ترتيبه أن يقيّمه، خصوصاً أن الفترة هي فترة سنة ونصف تقريباً، وهي فترة غير كافية لتقييم أي مسار سياسي في ظل الظروف التي تحيط بالقضية الفلسطينية محلياً وإقليمياً ودولياً، ولذلك اسمحوا لي أن أركز في حديثي على الرؤية التي كانت لدى حركة حماس في مسارها السياسي، ذلك أن وضعكم في صورة هذه الرؤية لا يهدف فقط إلى وضعكم في هذه الصورة وتفصيلها، وإنما يساعد أيضاً في تقييمكم ومقترحاتكم للخروج من المأزق الفلسطيني.

كمقدمة، تعلمون أن حركة المقاومة الإسلامية حماس كان برنامجها السياسي يدور أولاً: حول برنامج المقاومة، ومقتضيات هذا البرنامج. وثانياً: كان يدور على خدمة الشعب الفلسطيني في الجانب المدني. وثالثاً: كان يسعى إلى مواجهة أو مقاومة مشاريع التفريط في القضية الفلسطينية، وقد ظلّ هذا هو برنامج الحركة السياسي ومسارها، إلى أن دخلنا سنة 2006، واتخذت الحركة قراراً بالمشاركة في انتخابات المجلس التشريعي، وكلكم واكب هذه الانتخابات والفوز الكبير الذي حققته حركة حماس، ثم شكلت حكومة، وبالتالي انتقلت حركة حماس من برنامج المقاومة

³ عضو المكتب السياسي لحركة حماس.

ومقتضياته إلى مسار الحكم وتشكيل الحكومة، وهذه النقلة التي حصلت عند حماس كما هو واضح هي نقلة من غير مرحلة انتقالية، أي مباشرة، من المقاومة والمعارضة إلى الحكم. وهذه النقلة، السريعة، بالتأكيد سيكون لها انعكاسات على أداء الحركة سواء في عملها التشريعي أو في أدائها من خلال الحكومة. ومن البديهي في هذا المقام أن أوضح لكم، ما هي رؤية حركة حماس عندما اتخذت هذا المسار.

ولعل البداية في الإجابة على التساؤل، الذي يطرح كثيراً، وهو لماذا اختارت حماس المشاركة السياسية في سلطة نشأت عن اتفاق أوسلو، الذي عارضته الحركة منذ توقيعه حتى الآن؟ لماذا هذه المشاركة؟ وأبدر إلى الإجابة من خلال عدة نقاط، النقطة الأولى ولن ألبث فيها طويلاً، وهي الجدل الذي يدور أحياناً حول اتفاق أوسلو، هل اتفاق أوسلو مات وألغى وأبطل أم ما يزال حياً يتنفس؟ كلكم يتابع ويعرف أن تجربة أوسلو فشلت، ونحن كنا في حركة حماس، ولاحظنا أيضاً أن اتفاق أوسلو كاتفاق انتقالي، أيضاً قد طويت صفحته، وأول من طوى صفحته هو العدو الصهيوني. وتعرفون أنه تم مشروع آخر هو خريطة الطريق. ثم من بعدها الحل الانتقالي طويل الأمد على يدي شارون، والذي بلوره فيما بعد إلى الحل أحادي الجانب، والذي جاء في سياقه الانسحاب من قطاع غزة، واليوم هناك أفكار مطروحة أقل بكثير حتى من أوسلو، فإذن أوسلو في هذا المفهوم فعلاً قد مات، وقد انتهى وطويت صفحته، ولكن الذي بقي من اتفاق أوسلو هو هذا الشكل من السلطة التي قامت للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. هذه السلطة نشأت كما تعرفون منذ سنة 1994، وأصبحت هذه السلطة فاعلة ومؤثرة في الحياة السياسية للشعب الفلسطيني، كما أصبحت فاعلة ومؤثرة في إدارة الصراع مع العدو الصهيوني، ويؤسفني أن أقول إن دور هذه السلطة كانت سلبياته في الجانبين أكثر بكثير من إيجابياته، ويؤسفني ويؤسفكم ويؤسفنا جميعاً أن هذا الدور الذي قامت به السلطة، خصوصاً في الجانب الأمني، والتنسيق مع العدو الصهيوني، ورفع شعار سلاح واحد وسلطة واحدة؛ من أجل نزع سلاح المقاومة، وحرمانها من حقها المشروع في مقاومة الاحتلال. إذن هذه السلطة أصبحت تخرب على المشروع الوطني الفلسطيني القائم على المقاومة من جهة، ثم من جهة أخرى، فإنها اتسمت من الناحية الإدارية بالفساد، وأظن أن الكل على علم بهذا الفساد وقصصه، التي كتبت رسمياً من خلال هياكل السلطة الفلسطينية، وأولها في المجلس التشريعي.

ومن هنا أمام هذا الواقع كان لا بد أن تفكر حماس في كيفية التعامل مع هذا



الواقع الموجود، ثم إن حركة حماس كما تتابعون مع الأيام أخذت تنمو وتكبر وتتوسع شعبيتها، وهذا لا يخفى على أي متابع أو أي مراقب. وأمام هذا النمو وهذا التوسع، وحقيقة واقع هذه السلطة، وجدت حماس نفسها أمام ثلاثة خيارات، الخيار الأول أن ترسخ لهذا الواقع وتستجيب لكل مطالبه؛ وأولها طبعاً وكما هو معروف نزع سلاح المقاومة، والتخلي عن برنامج المقاومة، إلى آخر قائمة الشروط التي عرفت فيما بعد بشروط الرباعية الدولية. والخيار الثاني هو أن تتحاشى هذا الواقع، وتتجنبه وكأنه لا يعنيه في شيء وهذا أيضاً له سلبياته. والخيار الثالث أن تنقلب على هذا الواقع بكل ما يعنيه هذا الانقلاب، من الوصول إلى فتنة داخلية وسفك دماء فلسطيني. أمام هذه الخيارات الصعبة اختارت حماس خياراً آخر، وهو أن تحاول التأثير في هذا الواقع القائم؛ من خلال الدخول فيه بصورة سلمية وديموقراطية على قاعدة وهدف التأثير في هذا الواقع. بحيث يعود لينسجم مع المشروع الوطني الفلسطيني، والحفاظ على الثوابت الفلسطينية والعمل على إنجاز حقوق الشعب الفلسطيني؛ ولذلك كان القرار أن تشارك في انتخابات المجلس التشريعي في 2006/6/25. والسؤال الذي يطرح لماذا لم تشارك حماس في انتخابات 1996 وشاركت الآن، الجواب في ثنايا ما قدمت، وأنه حصلت هناك تغيرات، ولكن أهم هذه التغيرات هو ما ترتب على انتفاضة الأقصى سنة 2000. حيث اضطرت بعض أجزاء السلطة ورئيسها بشكل خاص، ياسر عرفات، بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد سنة 2000 إلى العودة مرة أخرى إلى برنامج المقاومة، وإن كانت هذه العودة بهدف تحسين أوراق المفاوض الفلسطيني، عندما يجلس على طاولة المفاوضات، ولكن العودة إلى برنامج المقاومة، وما ترتب عليه كذلك من عودة بعض الفصائل التي كانت توقفت قبل ذلك التاريخ إلى المقاومة، أنتج حالة فلسطينية فيها إجماع على برنامج المقاومة، والتمسك بهذا الحق وهذا البرنامج حتى نصل فعلاً إلى مرحلة التحرر ورحيل الاحتلال. هذه التغيرات إذن مهدت ويسرت للخيار الذي اختارته حركة حماس، وهو التعامل مع هذا الواقع من خلال الدخول فيه بصورة سلمية وديموقراطية بهدف تغييره نحو الأفضل. والسبب الثالث أيضاً، هو أن هذه السلطة التي مضى على نشأتها أكثر من عشر سنوات، وكما أسلفت، قد اتسمت مع كل أسف بصورة مزرية من الفساد في النواحي الإدارية، هذه الحالة من التساؤل انتقلت إلى عامة الشعب الفلسطيني، بحيث تحولت إلى ضغط من القواعد الشعبية على قيادة حركة حماس، بأنه لا يجوز لحركة كبيرة ومتسعة ونامية مثل حركة حماس أن تنأى بنفسها عن إصلاح هذا الفساد وهذا الوضع. وبالتالي، أيضاً

حماس عندما قررت المشاركة في العملية السياسية، وضعت نصب عينها مصالح الشعب الفلسطيني، ولذلك هي أيضاً هدفت من خلال هذه المشاركة، التجاوب مع هذه المطالب، وخدمة أهداف الشعب الفلسطيني.

عموماً وللاختصار، أودّ أن أوفي الموضوع من خلال عناوين رئيسة. كان هذا العنوان الأول، لماذا المشاركة، أما العنوان الثاني، فهو حماس والمشاركة السياسية والوحدة الوطنية، وتحت هذا العنوان أودّ أن أؤكد على أنه وإن جاء فوز حماس بأغلبية نيابية مريحة، قادرة على أن تشكل الحكومة بنفسها، إلا أنها كانت منذ البداية تحرص على أن تشكل هذه الحكومة من خلال أوسع قاعدة شعبية، وأن تضمّ كل الفصائل والكتل النيابية، ولكن هذا المسعى مع الأسف لم ينجح، ليس بسبب موقف حركة حماس، وإنما بسبب موقف آخر، تبناه التيار السلطوي الأوسلوي في حركة فتح، والذي رفع في حينها شعار: "من العار على فتح أن تشارك في حكومة ترأسها حماس". ولكن الأمر لم يقتصر على هذا وإنما كانت هناك تدخلات خارجية بالضغط على بعض الأطراف الفلسطينية بعدم المشاركة مع حكومة حماس، ذلك أن هذا الفوز الذي كسبته حماس في الانتخابات جاء مفاجئاً لكل المراقبين، سواء كانوا محليين أو إقليميين أو دوليين، ولا أظنه يخفى عليكم أن الإدارة الأمريكية التي رفعت شعار الديمقراطية في الشرق الأوسط، وكان رأيها فاعلاً ومؤثراً في إجراء الانتخابات الفلسطينية قد فوجئت بهذه النتائج، ولذلك اتخذت استراتيجية محددة من لحظة خروج نتائج الانتخابات، وهي العمل على إفشال حكومة حماس وعلى إخراجها من الحكومة. هذه الاستراتيجية مع الأسف لقيت تجاوباً فلسطينياً وعربياً، ومنذ ذلك التاريخ وحتى الآن، ظلت المساعي تتوالى لإفشال حماس وإخراجها من الحكومة.

العنوان الثالث هو حماس بين المقاومة والحكومة، السؤال الذي يطرح دائماً: هل يمكن المزاوجة بين المقاومة والحكومة؟ إذا أردنا أن نتقيد بحذافير اتفاق أوسلو، فإنه بالتأكيد لا يمكن الجمع بين الحكومة والمقاومة؛ لأن اتفاق أوسلو الذي أنشأ السلطة فرض عليها عندما أنشأها أن تمارس التنسيق الأمني مع الاحتلال الصهيوني، وأن تلاحق المجاهدين وأن تصادر سلاحهم، وأن لا تتبنى أي سياسة لا توافق عليها الحكومة الإسرائيلية. إذا سلمنا بهذا، فالمقولة صحيحة لا يمكن الجمع بين المقاومة والحكومة، ولكن نحن في حماس عندما شاركنا، وكما أشرت في البداية، لم نشارك على أساس التسليم باتفاق أوسلو، وإنما من خلال العمل على التأثير في هذا الواقع الذي وجدناه، بحيث نعمل على إصلاحه وعلى نقل الواقع السياسي، لكي يصبح

مدافعاً عن حقوق الشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها المقاومة. من الناحية النظرية أيضاً، طالما أن المقاومة تستهدف الاحتلال وهو حق مشروع، وطالما أن الحكومة تدير الشأن الفلسطيني فليس هناك أي تضارب أو تناقض بين الموضوعين، لكن وجدنا في التجربة العملية، أن الحفاظ على الحكومة والمقاومة يواجه صعوبات كبيرة جداً، هذه الصعوبات نابعة أصلاً من فريق في السلطة يؤمن بأوسلو وضرورة تطبيق أوسلو، كما أنه ما يزال يراهن على المفاوضات، والمفاوضات التي تقوم على أساس استبعاد المقاومة، والرهان على مجرد المفاوضات والحوار، وإيجاد الحلول من خلال الأفكار السياسية، ثم إن هناك جواً إقليمياً ما زال مؤيداً لمثل هذا التوجه.

الصعوبة الأخرى، وهذا يأتي في باب تقييم المسار السياسي، أن حركة حماس، وإن كانت ما تزال تصرّ على برنامج المقاومة، وتمارس هذه المقاومة، إلا أنها في فترة من الفترات دخلت بما يسمى بالتهدئة، أي وقف أشكال العمل المقاوم. ولكن للموضوعية أيضاً، فإن هذه التهدئة، وافقت عليها حركة حماس ووافقت عليها جميع الفصائل، قبل أن تصل حركة حماس إلى الحكومة، فقد وافقت عليها الفصائل بشكل مجتمع في إعلان القاهرة في آذار/ مارس 2005، وكانت أيضاً الفصائل، ومن بينها حماس، قد عقدت هدنة ومن جانب واحد قبل ذلك التاريخ أيضاً، وبالتالي، لا يمكن أن نجزم بأن من مقتضيات الحكم أن يكون هناك تهدئة، وإن كان من الصحيح أيضاً أن الحفاظ على الحكومة يقتضي أحياناً الدخول في تهدئة.

العنوان الرابع، لمن الأولوية للحكومة أم للمقاومة؟ نحن في حماس، قلناها من البداية أن الأولوية لبرنامج المقاومة، وطالما أننا تعاملنا مع العمل السياسي وشكلنا الحكومة من باب التعامل مع الأمر الواقع، وليس بناء على خطة وهدف مسبق سعينا لإيجاد سلطة ولأن نكون فيها، لذلك، كانت المقاومة وبرنامجها هي التي تحتل هذه الأولوية، وسيبقى هذا إلى حين تحرير فلسطين، إن شاء الله، كل فلسطين.

النقطة الأخيرة، ونحن نتحدث عن تقويم المسار السياسي، أريد أن أتوقف عند اتجاهات الذين يُقوّمون مسار تجربة حماس السياسية، أقول، الفريق الأول يرى أن مشاركة حماس السياسية وتشكيلها للحكومة ودخولها البرلمان فشلت وستفشل ما لم تستجب للشروط الدولية، والاستجابة لروح اتفاق أوسلو الميت، ومع الأسف هذا الفريق، يضمّ فلسطينيين وعرب بالإضافة إلى العدو الصهيوني والإدارة الأمريكية. والفريق الثاني، وفي معظمه هو فريق الناصح والغيور على حماس وتجربتها السياسية، يقول إن مشاركة حماس السياسية قد أثرت على برنامجها في المقاومة، ثم إنه جعل

حركة حماس تدخل في أحد المحرمات التي كانت دائماً تتجنبها، وهي حرمة الاقتتال الفلسطيني، إذن على حماس أن تترك الحكومة وتعود إلى مربع المقاومة. وفي داخل هذا الفريق من يرى أن تكتفي حماس بالمشاركة في المجلس التشريعي، وهذا الرأي سمعناه من غيورين ومن مخلصين ومن أصدقاء، كما قرأناه كذلك في الصحف وفي نشرات لكتاب معروفين ومشهورين.

ولكن أيها الإخوة أين يكمن الصواب، هل هو في الاستمرار بالمشاركة في العملية السياسية أم بالعودة عنها، وهنا تبرز عدة مسائل وإشكاليات، أحد الأفكار التي ربما كثير من الحاضرين يتبنونها، وهي أن هذه السلطة من أصلها، طالما أنها تحت الاحتلال لا يمكن أن ينتج عنها شيء للصالح الوطني الفلسطيني، ولذلك لا بد من حل هذه السلطة، ولكن حل هذه السلطة أيها الإخوة، لا يمكن أن يتم إلا من خلال توافق وطني فلسطيني، أما أن يقوم فصيل واحد أو فصيلان بتبني مثل هذا الخيار فلا يمكن أن يتم، بل سيزترتب عليه صراع أشد من بعض المحطات المؤسفة التي مررنا بها. أمام هذه الإشكالية، يصعب الاستسلام لهذه النظرية والتسليم بها. ومن ناحية أخرى، فإني أحب أن أقول للذين ينصحون حماس بترك الحكومة، بأن ترك حماس للحكومة في مثل هذه الظروف التي نشهدها سيعني أموراً كثيرة، لكن أهمها أن هذا الفريق السلطوي الأوسلوي سيكون مسروراً وطييق اليد في أن يواصل رهانه على المفاوضات مع العدو الصهيوني، في ظل اختلال كبير في ميزان القوى، وفي ظل أنه مستعد للتسليم والاستجابة لكل الشروط الصهيونية. إذن، الخروج من السلطة سيسهل الأمور على هذا الفريق. ومع الأسف، أقول إن هذا الفريق الآن أصبح مغطى من قبل رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، وبعد إجراءاته الأخيرة ومراسيمه المتتالية غير القانونية، أصبح خيار رئيس السلطة وفريق السلطة الأوسلوي، هو المراهنة على الطرف الصهيوني والإدارة الأمريكية في إنصاف الشعب الفلسطيني. ولو سألت أي صغير أو كبير في أوساط الشعب الفلسطيني، فضلاً عن المثقفين، سيجيب بأن هذه المراهنة خاسرة وباطلة ولا آفاق لها. ثم إن الواقع يقول إن حاضر الوضع الإسرائيلي كله ليس في وارد الدخول في حلول فيما يتعلق بالقضايا النهائية في الموضوع الفلسطيني. وبالتالي، فإن الخروج من الحكومة يعني إطلاق يد هذا التيار في هذا الاتجاه، ثم إنه يعني أيضاً عودة التيار الذي هزم مؤخراً في غزة في الحسم العسكري الذي استهدف بعض الأجهزة الأمنية، خصوصاً الأمن الوقائي والمخابرات التي كانت عبارة عن مقار لممارسة هذا المخطط الرهيب، الذي



كان يمارسه هذا التيار. وبالتالي يجب أن نضع بالحسبان أن انسحاب حماس من المشهد السياسي ستكون سلبياته أكثر من إيجابياته كما هو واضح. أخيراً، تبقى نقطة تقويم الأداء، سواء أداء الحكومة أو أداء المجلس التشريعي، وهنا أنا أقرّ أمامكم، فإن صورة الأداء كما حصلت على أرض الواقع، كشفت عن بعض أوجه النقص أو القصور سواء في أداء الحكومة التي أدارتها حماس وحدها أو حكومة الوحدة الوطنية. كان هناك قصور في بعض الأوجه خصوصاً البعد الإعلامي وفي إدارة المسألة الوطنية برمتها. ولكنني أقول إن هذا القصور منطقي وطبيعي بسبب ما أسلفته وقلته، بأن حركة حماس انتقلت مرة واحدة من المعارضة والمقاومة إلى السلطة والحكم، ومثل هذه النقلة السريعة والمفاجئة لا بد أن تحمل في ثناياها بعض أوجه القصور والأخطاء.

وأختم بالإجابة عن سؤال كيفية الخروج من المأزق الفلسطيني، فأقول، مع الخلاصة التي أشار إليها أستاذنا الكبير شفيق الحوت، وهي أن المخرج ينحصر في العودة إلى الحوار الوطني الشامل، نعم الشامل وليس فقط بين فتح وحماس، وإن كانت حركتا فتح وحماس هما أكبر الفصائل الفلسطينية، ينبغي أن يكون الحوار جاداً ومستمراً وهادفاً إلى التوصل إلى رؤية وطنية شاملة للخروج من هذا الوضع الذي نحن فيه. وهناك مبادئ، ومن هذه المبادئ، وحدة القضية، ووحدة الوطن أرضاً وشعباً وجغرافية. ثم البند الثاني هو إعادة بناء السلطة، وأهمها الأجهزة الأمنية على أسس مهنية ووطنية بعيداً عن المحاصصة الفصائلية. وثالثاً، وهذا ما أكد عليه الأستاذ شفيق الحوت، هو إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية بناء على أسس ديموقراطية وسياسية جديدة؛ بحيث تشارك فيها مختلف القوى والفصائل، وتصبح بالفعل هي المرجعية العليا للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، ويجب أن تكون قاعدة البناء وبناء الهياكل من جديد هي الانتخاب الحرّ المباشر، وليس المحاصصة والكعكات التي كانت سائدة من قبل. وأما تفعيل المنظمة كما يسعى إليه أبو مازن مؤخراً، فهو هروب من استحقاق الانتخابات ونتائجها، إلى شيء غير قانوني وغير قادر على أن يعبر بصدق وبحق عن آمال الشعب الفلسطيني.

الورقة الثانية :

حماس من المعارضة إلى السلطة أو من الأيديولوجية إلى السياسة

د. حسين أبو النمل⁴

مدخل :

شكّل ظهور حركة حماس في كانون الأول/ ديسمبر 1987، إضافة كفاحية، كمية ونوعية، لمنظمات المقاومة الفلسطينية العاملة حينذاك في الساحة الفلسطينية. تمثلت الإضافة الكمية في زجّ الكتلة الجماهيرية الكبيرة التي تدين بالولاء لحماس، في الكفاح المشتعل والمتوالي فصولاً ضدّ "إسرائيل"، أما الإضافة النوعية فإننا نجدها لاحقاً في أسلوب العمليات الاستشهادية. ويسجل لحماس أيضاً أنها قدّمت عند ظهورها خطاباً سياسياً إسلامياً مبدئياً ضد نهج التسوية.

وحدة في الانتفاضة صراع حول التسوية :

تشاركت جميع الأطراف الفلسطينية في مختلف فعاليات الانتفاضة الأولى، ولكنها اختلفت في نظرتها لاستمرارية الانتفاضة، وكيفية توظيفها سياسياً. ففي حين رأت فتح ضرورة إيقاف الانتفاضة، واستثمارها في التوصل إلى تسوية، رأى آخرون ضرورة المضي بالانتفاضة حتى تحقيق هدف الدولة في الضفة والقدس والقطاع. أما حماس والجهاد فرأتا بالتحريير سقفاً للانتفاضة، وبالتالي، لم تكن تعنيهما لا تسوية على طريقة فتح ولا سواها.

كان توقيع اتفاق أوسلو مناسبة جديدة وجدية لاختبار مواقف القوى السياسية، التي رفضت بمعظمها الاتفاق المذكور، ولو ضمن مستويين مختلفين نوعياً: أولهما،

⁴ باحث وخبير في الشؤون الفلسطينية.

معارضة الاتفاق وفي الوقت نفسه الاستفادة منه حزبياً وفردياً، حيث كان ذلك ممكناً. أما المستوى الثاني لمعارضة أوصلو فمثلته حماس والجهد وقد عارضته قولاً وفعلاً، ولم يسجل عليهما تعاطٍ مع إفرازات أوصلو. لقد عارضتا حتى عمل أعضاء فرديين منهما في السلطة، ومن كان بحاجة لعمل أمنتا له حلاً يمكنه من الممانعة. تُظهر الفقرات السابقة موقف حركة حماس غير القابل للإلتباس تجاه مختلف العناوين السياسية ذات الصلة، وعلى رأسها الموقف الحاسم من اتفاق أوصلو وإفرازاته. تكرر الموقف نفسه تجاه الانتخابات الأولى للمجلس التشريعي في سنة 1996. إذا جاز لنا اتخاذ خبرة وتجربة العقد الأول من عمر حماس، 1987-1996، معياراً يقاس بناء عليه ما تمّ لاحقاً، فإن تجربة حماس خلال أواخر العقد الثاني، وأوائل العقد الثالث من عمرها، 2005-2007، تقول ما يستحق توقفاً.

تهدئة 2005 أو بدء لِي النسق المقاوم:

لعل أولى المسائل التي كانت خارج النسق العام لسياق مسيرة حماس، هو مشاركتها المقررة في اتفاق التهدئة الذي أنجز في ربيع 2005 بالقاهرة، والذي مازال معمرًا نسبيًا. وربما شكّلت تهدئة سنة 2005 إسهاماً في جعل انسحاب "إسرائيل" من غزة في صيف 2005 هادئاً. توقف الكثيرون أمام قيام حماس في حينه، وضمن احتفالاتها بانسحاب "إسرائيل" من قطاع غزة، بإشهار أسماء وإظهار صور قادة حماس الميدانيين في مختلف مناطق القطاع. وإذ نظر البعض لتلك الخطوة على أنها إعلان انتهاء الحرب المفتوحة مع "إسرائيل" على جبهة قطاع غزة. بينما نظر بعض آخر لتلك الخطوة كتمهيد لخطوة أكبر تنوي حماس اتخاذها، وهي المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي سنة 2006 وهو ما كان. شاركت حماس، وسواها من مقاطعي انتخابات دورة 1996، باستثناء حركة الجهاد الإسلامي، في انتخابات 2006. دون جدل حول ما إذا كان موقف 1996 أم موقف 2006 من الانتخابات التشريعية هو الصحيح، ولكن المؤكد أن ما حدث سنة 2006 يعاكس ما حدث سنة 1996. وبناء عليه، فإنه إذا كان أحد الموقفين صحيحاً فالآخر كان خاطئاً. ولا نجازف لو استنتجنا أيضاً، أن تبديلاً لافتاً في موقف حماس حدث، ليس على صعيد الموقف من الانتخابات فحسب، بل أيضاً على صعيد المقاومة حيث استبدلت، ولو مؤقتاً، بالمقاومة والعمليات الاستشهادية التهدئة المديدة نسبياً مع تلميحات بأن تصير التهدئة هدنة لعشرات السنين.

من حرب على الفساد والفاستدين إلى تعاون معهم:

بما أن العبرة ليست في خطوة معتدلة معزولة هنا أو هناك، بل في السياق العام للأحداث، فإننا نضيف للتهدة وقرار المشاركة في الانتخابات خوض الأخيرة تحت اسم وبرنامج "الإصلاح والتغيير"، الذي فازت حماس على أساسه. وعلى ما يلاحظ، خلا اسم القائمة من تعبير المقاومة، والوعد بمزيد منها لصالح وعد مختلف، شكل مضمون الحملة، ألا وهو محاربة الفساد عبر شعار "الإصلاح والتغيير". ربما، لو كان عنوان المعركة "التغيير والتحرير والإصلاح" لبدأ الأمر أكثر توازناً مع الخطاب التاريخي لحماس.

لا ريب أن حكمة انتخابية كبيرة كانت وراء إيلاء حماس ما أولته من أهمية لمحاربة الفساد، لأنها بذلك الشعار حاصرت فتح، كما ورثت، من خلال رفعه، جوهر الخطاب التاريخي لليسار، حيث الحضور الغالب للبعد الاجتماعي عليه عادة. تساءل البعض: هل كان ذلك تكتيكاً من حماس لمحاصرة فتح ومصادرة خطاب اليسار، أم كان رسالة سياسية من حماس للخارج تقول فيها إن مشاركتها في الانتخابات هو تعبير عن تحول عميق في نظرتها واستراتيجيتها وبالتالي تبدل أولوياتها؟.

فازت حماس فوزاً كبيراً في انتخابات المجلس التشريعي حيث حصلت على أغلبية فائضة، تمكنها ولو منفردة من تشكيل الحكومة، ووضع برنامج "الإصلاح والتغيير" موضع التطبيق العملي. بدلاً من الماضي في ذلك، سعت حماس إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية عموماً، وبمشاركة فتح خصوصاً. من ناحية، بدأ هذا الأمر استجابة أمينة لتقليد فلسطيني راسخ في تشكيل هيئات تعكس وحدة وطنية، ولكن من ناحية أخرى بدت الدعوة عجيبة، إذ كيف تقام حكومة لوضع حد للفساد، تشارك فيها فتح الطرف المتهم بالفساد، والذي كانت حماس قد شنت عليه حملتها ضد الفساد!

لا يخطئ من يستنتج مما تقدم أنه إذا كان خطاب حماس الأول، الإصلاحية - ضد الفساد، الذي كان خلال الانتخابات، صائباً، فإن الخطاب الثاني، الإئتلافي، بعد النجاح في الانتخابات وخلال تشكيل الحكومة، كان خاطئاً، والعكس بالعكس. وإذا نتقل إلى تشكيل الحكومة الأولى لحماس والحوارات بشأنها والأسباب التي حالت دون مشاركة فتح فيها، نكتشف أن الفشل في ذلك لا يرجع للاختلاف حول موضوع الفساد، الذي طوي، بل للافتراق السياسي بين فتح وحماس.



ائتلاف مستحيل في غزة ائتلاف ممكن في مكة:

في حينه، عللت فتح رفضها المشاركة في حكومة حماس الأولى بعدم توفر المشترك السياسي بينهما، والذي يمكن بناءً عليه تجنب الحصار المالي. جرت نقاشات ووساطات كثيرة لتوفير وفاق سياسي وقاسم مشترك بين الطرفين، ولعل أهم ما أنجز على هذا الصعيد كان وثيقة الأسرى ووثيقة الإجماع الوطني... الخ من مقترحات، قربت المسافة لكنها لم تلغ كل الفوارق السياسية بين الحركتين. ما تقدم صار ممكناً بعد لقاء واتفاق مكة الذي وفر العناصر اللازمة لتشكيل حكومة وحدة وطنية أبصرت النور خلال فترة معقولة بعد اتفاق مكة.

والحال هذه فإنه إذا كان الحد السياسي الأول، أي ما قبل اتفاق مكة، والذي لم يكن كافياً لتشكيل حكومة وحدة وطنية، هو الصائب سياسياً، فإن الحد السياسي المعدل لاحقاً، المتضمن وثيقة الأسرى في مرحلة أولى ووثيقة مكة المكرمة في مرحلة ثانية، هو غير صائب سياسياً، والعكس بالعكس. قد لا يكون من السهل الاتفاق على أي من الوضعين هو الصائب، وذلك تبعاً لزاوية النظر للأمور، ولكن ما لا خلاف حوله هو أن تبديلاً سياسياً هاماً حدث، سواء أكان التبدل من الصواب إلى الخطأ أو من الخطأ إلى الصواب، تبعاً لزاوية النظر، والخلفية السياسية والفكرية للناظر. لم يكن ما حدث في مكة خطوة معزولة، بل كان نقطة جديدة على الخط الرئيسي للأحداث، والتبدلات المتوالية فصولاً على مواقف حماس خلال السنوات الثلاث الأخيرة. نستعيد في هذا السياق:

1. التهدة المعمرّة.
2. المشاركة في انتخابات 2006 مقابل مقاطعة انتخابات 1996.
3. تقديم شعارات الإصلاح والتغيير ومحاربة الفساد على شعارات المقاومة والتحرير في انتخابات 2006.
4. بعد الفوز، طويت شعارات الإصلاح وبدأ البحث عن قواسم مشتركة مع فتح وسواها؛ لتشكيل حكومة وحدة وطنية، وتوفير برنامج قد يلقى قبولاً من الرباعية.
5. إدخال مفردات جديدة إلى لغة حماس؛ كالمرحلية والتهدة والهدنة والدولة في الضفة والقطاع/ في حدود 1967.

اعتدال نحو الصواب أم عن الصواب؟

يتخوف بعض من أن "يفضي اعتدال حماس في طرحها إلى اقترابها من طروحات منافسيها"، كما يرى بعض آخر في التغييرات المشار لها في الفقرة السابقة تكراراً حرفياً لـ"حالة التغيير التي تحدث مع الأحزاب والحركات، وتحديدًا حركات المقاومة، عندما تنتقل من المعارضة إلى السلطة"؛ وهو ما يتطابق تقريباً مع الرأي المعروف لموريس دوفرجيه عن ميل الأحزاب والأفراد للاعتدال تبعاً لتقدم الخبرة أو الأعمار، أي أنها تصبح أكثر محافظة... الخ.

إن السؤال الذي يطرح نفسه والحال هذه هو: هل القول السابق هو لصالح حركة حماس أم ضدها؟ هل تحمل تعبيرات "التغيير" أو "الاعتدال"... الخ معنى التراجع عن الخطأ أم عن الصواب؟ هل تشير إلى رخاوة وقابلية للعصر، أم إلى المرونة والحكمة؟ هل يجوز النظر إلى أطروحات الخصوم والمنافسين على أنها شرٌّ مطلق، أم علينا أن نقرأها على نحو تفكيكي يميز بين أطروحة وأخرى، ويقراً كل موقف أو ممارسة ارتباطاً بالشروط الذاتية والموضوعية التي أحاطت بها وأنتجتها.

تقع في هذا السياق أسئلة مثل: هل كان التغيير موضوعياً تسوغه التطورات، أم فرضته الشروط والخوف من العزلة والرغبة في الاستمرار في الحكومة؟ لعل أخطر الأسئلة، والذي يوحى بالكثير، هو ما تردده أوساط حريصة على حماس ويقول: هل يستحق البقاء في الحكومة الأثمان السياسية التي دفعتها حماس، وهل أجدى لها أن تترك السلطة وتعود للتركيز على خطها المقاوم؟.

إن الأسئلة المطروحة حساسة، وتقوم على فرضية هي أن تحولاً جرى على صعيد حماس. عبثاً نقيّم الذي حدث ما لم نقرر منهج القراءة من ناحية، هل نحن أمام تنظيم أيديولوجي لا تنفع معه إلا قراءة أيديولوجية، وبناءً لمعايير أيديولوجية وقاعدة الحق ضد الباطل بغض النظر عن ربح وخسارة أنيين، أم أننا أمام تنظيم سياسي لا تجوز قراءته إلا على نحو سياسي وبناءً على معايير سياسية وقاعدة الربح والخسارة، رغم الخلفية/ الالتزام الديني الصريح لبرنامج وخطاب وممارسة حركة حماس؟.

حماس: حركة أيديولوجية مجاهدة أم تنظيم سياسي مقاوم؟

يوجد أكثر من دليل على أن حماس، ورغم بداياتها ونشأتها وبرنامجه الديني، هي تنظيم سياسي تحكم ممارسته معايير سياسية وضعية قابلة للقياس تسمح له بالحركة والتحول استجابة للمعطيات الموضوعية، التي نجدها حاضرة في القائمة التي أوردنا



فيها ما شهدته مواقف حماس من تحولات ومخارج من هذا المأزق أو ذاك. وبالمعنى المشار إليه، فإن قراءة صائبة لمسيرة حماس تستدعي الوقوف أمام كل خطوة اتخذتها، ثم أخذت عكسها في مرحلة لاحقة، مثل الموقف من انتخابات المجلس التشريعي سنة 1996، والذي يختلف عن موقف سنة 2006. لقد كان الأول صائباً ارتباطاً بالشروط الذاتية والموضوعية السائدة حينذاك، أما موقف سنة 2006، فكان صائباً بدوره، برأي حماس، وذلك ارتباطاً بالشروط الذاتية والموضوعية السائدة سنة 2006.

ثمة ضرورة لإستدراكين، أولهما أن الطبيعة المتبسة لحماس، وعمّا إذا كانت تنظيمًا أيديولوجيًا أم تنظيمًا سياسيًا، تفسر لنا أن معظم الانتقادات التي توجه لحراك حماس السياسي، تأتي من أوساط محسوبة على حماس، وترى في الأخيرة تنظيمًا أيديولوجيًا يجب أن يتقيد بصراط مستقيم لا يحدد عنه. أما الاستدراك الثاني، فهو أن الخلاف داخل حماس لا يقع بين الداخل والخارج، كما يقال، بل بين من يرون في حماس تنظيمًا أيديولوجيًا مجاهدًا، وبين من يروها تنظيمًا سياسيًا مقاومًا. إن أسئلة مثل: هل يستحق البقاء في الحكومة الأثمان السياسية التي دفعتها حماس؟ وهل من الأجدى لحماس أن تترك السلطة، وتعود للتركيز على خطها المقاوم؟ وكذلك الحديث عن "الرغبة في الاستمرار في الحكومة"، توحى بأن دخول الحكومة يعكس، كلياً أو جزئياً، رغبات ومصالح أنانية، وأنه المسؤول عن أزمة العمل المقاوم في حماس. واقع الأمر أن العكس صحيح، وهذا ما نجده في أن الدعوة وإعلان التهدئة سنة 2005 سبقت الانتخابات، ودخول الحكومة سنة 2006 بحوالي عام. ربما هنالك من قد يساجل قائلاً بأن قرار التهدئة كان تمهيداً أو تسهلاً للمشاركة في الانتخابات... إلخ!

هل واجهت حماس خطر الإبادة؟

لم تملك حماس ترف التوظيف الحرّ المتبادل بين العسكري والسياسي على النحو الذي يوحي به البعض. لقد كانت تهدئة سنة 2005 على خلفية الضربات القاسية التي تعرضت لها حماس، وخصوصاً خلال السنوات القليلة التي سبقت ذلك القرار. لم توجه الضربات للجهاز العسكري فقط، بل طالت المستوى السياسي أيضاً. لقد اعتقل أو اغتيل منذ 2001 أبرز قادة حماس في الضفة مثل القادة الشهداء؛ جمال منصور، وجمال سليم. استهدفت أعمال القتل الإسرائيلية في غزة خلال 2002-2004، مؤسس حماس وزعيمها الشهيد الشيخ أحمد ياسين، وأربعة من قادة غزة، وهم الشهداء: عبد العزيز الرنتيسي، وإسماعيل أبو شنب، وإبراهيم مقادمة، وصلاح شحادة.

والحال هذه، فإننا أمام مدخلين لقراءة تحولات حماس منذ سنة 2005 وصعوداً؛ مدخل سهل يحيل كل شيء إلى الرغبة في السلطة والحكم، مقابل مفهوم تاريخي يضع الأحداث في سياقاتها الموضوعية وأسبابها الحقيقية. مفهوم يستوعب أسئلة مثل: لماذا صارت الأمور بعد 2001/9/11 أكثر دموية واستهدافاً للقادة السياسيين؟ لماذا كان توقيت طرح التهدئة وقبولها في سنة 2005 والمشاركة في الانتخابات في 2006؟ دون إطالة، كانت حماس تواجه خطر إبادة بكل ما تحمل الكلمة من معنى، وكانت مسؤولية قيادتها مواجهة هذه المرحلة دون حماسة زائدة أو انفعال فائض. وإذا ما انطلقنا من هذا المدخل/ المفهوم التاريخي فإننا نضع هدنة سنة 2005 في مكانها الصحيح، كخطوة ارتأت قيادة حماس أنها ضرورية لاستيعاب خطة جهنمية لإبادتها. تقع في السياق نفسه مشاركة حماس في الانتخابات التشريعية سنة 2006، والتي كانت لجملة أسباب يأتي في رأسها تحصين أمن الحركة، من خلال الشرعية الانتخابية في مرحلة أولى والشرعية الحكومية في مرحلة تالية. ثمة من يستهين بالشرعيات المذكورة، نظراً لأن "إسرائيل" مستتها بعمق على ما هو معروف، لكن، وعلى ما هو معروف أيضاً، كان يمكن أن يكون المساس بها أشدّ دون وجود الشرعيات المشار لها.

لم تكن حماس تقاوم على الجبهة الخارجية فقط، بل على الجبهة الداخلية، وضدّ خطر حرب أهلية فلسطينية تطل برأسها، بين الفترة والأخرى، حاصدة عشرات القتلى والجرحى أيضاً. تتعدد أسباب الحال المشار له، ولكن التوتر زاد كثيراً بعد خسارة فتح للسلطة. أزعج أن أحد أبرز الأسباب وراء عدم مضي حماس في تطبيق برنامجها للإصلاح والتغيير والفتح الجدي للفساد، كان عدم رغبة حماس في صبّ مزيد من الزيت في طاحونة محفزات الحرب الأهلية الفلسطينية.

تقييم:

عرضنا في الأقسام السابقة جملة التحولات التي تعرضت لها حماس، خلال الفترة التي مضت، وهو ما يسمح لنا بتسجيل التقييم التالي لتجربة حماس عموماً وفي السلطة خصوصاً:

1. يسجل لحماس قدرتها على حفظ البقاء والاستمرارية والنمو، بحيث أضحت الظاهرة الأكبر في الحركة السياسية الفلسطينية الراهنة، وهو ما كان ليطمّ لولا الأداء عالي المستوى لحماس.



2. أضافت حماس عبر فوزها في الانتخابات التشريعية شرعية دستورية إلى شرعية ثورية كانت تتمتع بها. تمكنت أيضاً من حفظ انتصارها الانتخابي؛ فشككت حكومتها الأولى منفردة، والتي استمرت إلى أن استبدلت بحكومة وحدة وطنية ترأستها حماس أيضاً.
3. عقد اتفاق مكة وتشكيل حكومة وحدة وطنية برئاسة حماس منح الأخيرة وحكومتها اعتراف منافسها الرئيسي، فتح، بقيادتها للحكومة والعمل الوطني الفلسطيني، ناهيك عما أضافه اتفاق مكة لها من اعتراف بوجودها وشرعيتها من قبل أكثر من مركز سياسي عربي ودولي.
4. قدمت حماس للمجلس التشريعي والحكومة، نخبة من الكفاءات العلمية العالية، والمتخرجة من أفضل الجامعات العالمية، وهو ما كان رداً على اعتقاد شائع بأن العكس سيحدث.
5. على الرغم من الحصار الاقتصادي، والذي كان البعض ينتظر أن يكون سبباً في إسقاط حكومة حماس في الشارع، تمكنت حماس من وضع الأمور في نصابها من ناحية أن "إسرائيل" والرباعية هما المسؤولتان عن الأزمات الأمنية السياسية، والاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها الفلسطينيون.
6. وضعت حكومة حماس برنامجها للإصلاح والتغيير على الرف؛ لأن الظروف لا تسمح بمزيد من تفجير وضع متفجر مع فتح، ناهيك عن استحالة خوض معركتي الحصار والفساد في آن.
7. كانت حماس تدرك أنها تتعرض لخطر الإبادة من "إسرائيل"، فضلاً عن خطر الحرب الأهلية التي تواجهها. شكّل هذان الخطران ناظم سلوك حماس، التي ناورت على نحو كفاء لاستيعاب وتفويت ما كان يخطط لها من ضربات بأقل الخسائر الممكنة.
8. إن ما اتخذته حماس من إجراءات ومواقف في الموقع الجديد أي الحكومة، لم يكن من أجل الحكومة وهدف البقاء فيها، بل كانت تلك الإجراءات والمواقف، بما فيها دخول الانتخابات والحكومة وإعلان التهدئة، من أجل بقاء وحماية حماس نفسها من خطر جسيم وليس العكس.
9. ينطبق ما تقدم على سؤال من نوع؛ هل يستحق البقاء في الحكومة الأثمان السياسية التي دفعتها، وهل من الأجدي لحماس أن تترك السلطة، وتعود

لتركيز على خطها المقاوم؟ لم تكن الأثمان السياسية المدفوعة من أجل الحكومة، بل كانت ومعها دخول الحكومة من أجل تعزيز حصانة حماس وحمايتها. فضلاً عن هذا وذاك، فإن التذرع بالعودة إلى المقاومة من أجل الدعوة لترك السلطة، يتجاهل حقيقة أن الهدنة لم تكن قبل دخول الحكومة فحسب، بل قبل الانتخابات التشريعية أيضاً.

10. في إطار المناورة السياسية الدفاعية المشروعة والواجبة يمكن النظر الى ما طرأ من تغيير، يبدو بمعايير أيديولوجية مجردة تراجعاً في حين أنه وبمعايير الأداء السياسي القائم على الربح والخسارة، خطوة تكتيكية محسوبة لمواجهة ظروف وتطورات محتملة صعبة، ولا بد من المناورة لتفويتها.

11. لقد أملت ظروف معينة التهدة، والتي لا بد وأن تستمر ما دام ثمة مصلحة في استمرارها أو أن الظروف التي أملتها مازالت قائمة. إن القرار والحكم بشأن مصير التهدة هو رهن حسابات دقيقة لا بد أن يجريها من هو على بيعة كافية منها. من نافل القول إن وتيرة العمل المقاوم ليس في سنة 2006 فقط، بل في سنة 2005 أيضاً، ومنذ أقرت التهدة، هي دون ما كانت عليه في الأعوام السابقة. إن السؤال الذي يطرح نفسه والحال هذه هو: إذا كان دخول الحكومة قد عطل عمل حماس المقاوم، فما الذي عطل عمل سواها ممن لم يدخل الحكومة يوماً؟!.

12. تواجه حماس معضلة ثنائية برنامجي السلطة والمقاومة، واستحالة عملية الجمع بينهما. ويبقى السؤال الذي تردد أنفاً قائماً: هل كان دخول السلطة هو سبب أزمة العمل المقاوم، أم أنها بدأت قبل ذلك، بل، قبل ولادة حماس سنة 1987! إن قبول هذا الرأي يستدعي البحث ملياً في أزمة العمل المقاوم، وتمسّ تطل الجميع وليس حركة حماس أو فرقاء السلطة فقط.

13. إننا في حاجة إلى الفكرة التي تقول بضرورة تدقيق السؤال بمقدار تدقيق الجواب. أقول هذا الكلام تحت مفعول أسئلة من نوع: هل يمكن تطوير السلطة الى "سلطة مقاومة"؟ أزعّم أننا بحاجة أولاً إلى تطوير "السلطة" الحالية إلى سلطة فعلية أيضاً قبل تكليفها بالمقاومة.

14. ثمة فكرة ضاغطة نجدها في سؤال: هل يمكن تطوير برنامج المقاومة في ظل المشاركة في السلطة، أم أنه يستوجب الخروج منها؟ أرجو تذكر حقيقة أن التهدة، بوصفها تعبيراً عن أزمة المقاومة، كانت قبل ولوج حماس



السلطة بحوالي عام. كما ونذكر بأن الأزمة مسّت أيضاً من لم تطأً رجله أرض جنة المجلس التشريعي أو تراب فردوس الحكومة العتيدة. ليت مركز الزيتونة يبادر إلى تخصيص معضلة السلطة والمقاومة بندوة خاصة بها، كجزء من توصيف علاجي لأزمة العمل المقاوم.

15. لا تمسّ الأزمة المقاومة فقط بل التسوية أيضاً. ولا يجازف من يقول إن السؤال الواجب ليس حول ما إذا كانت التسوية جائزة أو عادلة أم لا، بل حول هل كان في يوم من الأيام من تسوية مطروحة على الجبهة الفلسطينية؟ دون تناقض مع النقطة السابقة، يجب ملاحظة أن المناورة الجارية تحت عنوان التسوية لم تعد تدور حول تسوية في فلسطين، بل حول تسوية في الضفة الغربية.

مُعقَّب أول:

دوائر الجدال

محمود حيدر⁵

تتصف المداخلتان بطابع التوصيف والتحليل الظرفي أكثر مما ترصدان العوامل البعيدة، التي يولدها الحدث الفلسطيني، سواء كان هذا الحدث الذي حصل قبل بضعة أسابيع، أو ذاك الممتد منذ ما قبل توقيع اتفاق أوسلو. هناك عناصر مشتركة بين الورقتين، وهي عناصر تسعى إلى الإحاطة قدر الإمكان، بما سبق وأشارت إليه، فيما يتعلق بتوصيف مسار الأحداث. هناك بتقديري نقطتان مركزيتان جرى التطرق إليهما بطريقة عارضة، وهما على جانب مهم من التأثير، وقد يشكلان نقطة انطلاق في الحديث عن استراتيجية فلسطينية جديدة:

الجانب الأول: هو أن الحادث الآن في فلسطين يدخل، دخولاً بيئياً وعميقاً بما يمكن أن نسميه بالجيواستراتيجيا الإقليمية والدولية. وتفترض واقعية النظر إلى المنطق الإجمالي، الذي يحكم حركة موازين القوى على الصعيد الدولي، أنه لا يمكن الكلام عن أي توجه، أو رسم أي برنامج لهذه القوة أو تلك، أو هذه السلطة أو تلك من دون الأخذ بالاعتبار، جدلية الآثار الجيوسياسية في تعيين اتجاهات الواقع الفلسطيني وشروط تطوره. فالعامل الإقليمي، وكذلك الدولي، هما عاملان يفترضان تحكماً تفصيلياً في كل ما يجري في المنطقة، وسوف تشتد عملية التحكم هذه، خصوصاً بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر، والوجود العسكري الاستراتيجي المباشر للقوة الأعظم، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، التي تتدخل بأدق التفاصيل، فضلاً عن الحالة الاستثنائية التي تعيشها القضية الفلسطينية في مواجهة العدو الاستثنائي "إسرائيل".

أما الجانب الآخر، والمتعلق بتجربة حماس، فيمكن القول إن حركة المقاومة الإسلامية، بلغت حقل السلطة في ظرف انتقالي شديد الحساسية والتعقيد. أي،

⁵ رئيس تحرير مجلة مدارات غربية.



في اللحظة التي لم يُنجز فيها التحرير الوطني بعد، كل ما أُنجز هو اتفاق سياسي أوجد للحركة الوطنية الفلسطينية أرضاً سياسية، وهو بالضبط ما يمكن أن نسميه "الجيوپولوتيك الفلسطينية" التي أسفر عنها اتفاق أوسلو. هذا الواقع جرى التعامل معه من جانب حماس في البداية بالكثير من الارتباك، وكذلك الأمر من جانب القوى الفلسطينية المعارضة، لقد كانت المعادلة صعبة. وكان السؤال الذي طرحته قوى المقاومة على نفسها، هو التالي: كيف يمكن لنا التعامل مع أمر واقع جاء به اتفاق رفضناه أصلاً؟ وبالتالي هل تنسحب هذه القوى أم ينبغي لها أن تمضي بعيداً في تفاصيل هذا الاتفاق؟.

الواقع أن حماس تعاملت مع اتفاق أوسلو بشيء من الرؤية المركّبة، فمن جهة أخذت بالجانب البراجماتي؛ حيث تعاملت مع تأسيساته السياسية بإيجابية الواقعية المتكيفة، ومن جهة أخرى ظلت متمسكة بالجانب الأيديولوجي الراض لهذا الاتفاق. لكن بعد عقد من الزمن تبيّنت آثار وتعقيدات هذه المفارقة بصورة واضحة، فهذا الاتفاق بقدر ما وُلد جغرافياً سياسية فلسطينية تمارس القوى الفلسطينية أفعالها السياسية عليها، فإنه أسس، ولأول مرة في تاريخ القضية الفلسطينية، إطاراً جغرافياً يمارس الفلسطينيون عليه مباشرة تفاعلهم وحراكهم السياسي. وهذا ما وُلد بالفعل ما يمكن أن يُعدّ حقلاً خصيباً لإمكان تحويل الصراع السياسي الديمقراطي إلى حرب أهلية، محورها النزاع على السلطة.

على كل حال، ربما كان المخططون لاتفاق أوسلو يريدون أن يصلوا إلى هذه النتيجة التي وصلت إليها. فلو كانت حركتنا فتح وحماس في أي مكان آخر، ربما لم يكن الأمر ليصل إلى هذا الحدّ من الاحتدام الأهلي المسلح، إذ لأول مرة تقع الحركة الوطنية الفلسطينية في دراما "حرب أهلية"، ما كانت لتنفجر على هذا النحو، لولا أن توافرت لها أرض بات الكل على "يقين" أنها أرض الدولة الفلسطينية المفترضة.

أنا أتصور أن التعامل مع رؤية أو تجربة حماس، تمّ عموماً، بشكل قيمي أخلاقي من دون النظر إلى العوامل الواقعية التي تحكمها. وبتقديري إنه إذا كان لا بدّ من كلام على مخرج ما، فلا بدّ من العمل على صياغة نوع من التلاؤم والمصالحة بين فكر حماس الأيديولوجي، والحراك السياسي التقليدي الذي أَلَفَتْه الحركة الوطنية الفلسطينية منذ ولادتها المعاصرة، وتحديد العمل على تفعيل الشرعية الرمزية التي تأسست عليها منظمة التحرير. لقد كانت منظمة التحرير الفلسطينية بالنسبة

للفلسطينيين بنية رمزية ومعنى أكثر من كونها مؤسسة. والآن لا بدّ من العودة إلى المعنى والمؤسسة معاً وتفعيلهما، على قاعدة تعددية القوى ومبدأ المشاركة. كان الاستئثار السياسي في مراحل سابقة ظاهرة متعلقة بـ"فتح" بالدرجة الأولى، بقطع النظر عن الأسباب الموضوعية والخاصة المفضية إلى ذلك. لكن مع التوضع ضمن جغرافية السلطة التي جاء بها اتفاق أوسلو تحوّل إلى استئثار من نوع آخر، تعكسه ثنائية فتح وحماس، أما بقية القوى الفلسطينية سواء كانت فصائل سياسية أو مجتمع مدني، فكانت مغيبة تغييباً شبه كامل عن مركزية وصناعة القرار السياسي. وهنا لن نتسع المساحة في عجالة كهذه لتفصيل ما نذهب إليه. وسنتركه إلى فرصة أخرى.

لكنني أتصور أن هذه النقاط العامة الكلية التي ذكرناها، قد تفتح نقاشاً ضرورياً حول موضوع ارتباط الحدث الفلسطيني بمحيطة الجيو - استراتيجي، تحديداً فيما يتعلق بإشكالية الكلام عن الزمن السياسي، الذي يُفترض أن تسعى حماس في غضون وثناياه لما يُفترض أن تفعله، أي بما يتطابق مع شروط العمل الوطني الفلسطيني، المحاط بكمية هائلة من تعقيدات الظروف الجديدة المتصلة بتطورات الصراع العربي الإسرائيلي. لا شك أن الزمن السياسي الضاغط الذي تعيشه كل من حماس وفتح، لا يمكنهما من العمل براحة في ظلّ هذا الاحتدام الذي تعيشه المنطقة ويعيشه العالم، هناك شروط واقعية يجب أن تُستدرك وتؤخذ بالاعتبار. هذا يعني أن أي استراتيجية فلسطينية مقبلة يجب أن تلحظ الحقائق الجديدة التي تعيشها المنطقة والعالم، بما هي عليه من احتدام استراتيجي بين مشروع المقاومة والتحرير والممانعة، ومشروع الهيمنة والحروب المفتوحة على العرب والمسلمين. وإلا نكون فعلاً قد أدرنا الظهر لجوهر المواجهة مع المشروع الإسرائيلي الأمريكي في لحظة جنونه القصوى.

إن الكلام عن عودة حماس إلى المقاومة المسلحة، ومغادرة لعبة السلطة في ظلّ الانقسام الحادّ للوضع الفلسطيني تحت الاحتلال، هو كلام يجانب التعقل مثلما يجانب فهم حقائق الصراع الراهن على فلسطين. بل يجوز القول إن تخلي حماس عما قطعته إلى الآن، على الرغم من كل الشوائب والملاحظات التفصيلية، هو أدنى إلى خطيئة سياسية استراتيجية منه إلى مراجعة أخلاقية لا طائل منها. وهو ما كان يدعوها إليه كثيرون من حكومات وأحزاب ومنتقدين، بصرف النظر عن حسن النيات أو سوءها، لا بدّ إذن من الانطلاق من النقطة التي بلغت وتوقفت عندها



المواجهات. وبالتالي، التحرك من المحلّ الذي وصلت إليه حركة الأحداث، والتعامل برؤية قوامها أن العمل الفلسطيني المقبل لا يمكن أن يكون إلا ضمن دائرة متعددة الأقطاب، يشترك فيها المجتمع المدني مع سائر القوى الفلسطينية، والعمل على تحصين استراتيجية الكفاح الفلسطيني على قاعدة التحرير والاستقلال الوطني، مع ما تفترضه هذه الرحلة الشاقة من فضيلة كظم الغيظ، وممارسة الصبر السياسي، والتخلي عن هذه الاحتقانات، والعودة إلى الحوار وصولاً إلى رأب الصدع الحاصل، وتحقيق الإجماع الوطني.

المدخلات

جواد الحمد:

هناك بعض المسائل في مسار حماس السياسي لم يتم التطرق إليها في الحديث، وأعتقد أنها من المسائل المهمة في تقييم المسار، ويمكن أن ترسم معالم المرحلة القادمة لما فيه مصلحة الجميع. المسألة الأولى: كيف تعاملت حكومة حماس وحماس مع شروط اللجنة الرباعية، هناك آليات اعتمدت، وتصريحات أطلقت، ومواقف أخذت، أمل أن يتم توضيحها. المسألة الثانية: هي التعامل مع اتفاقات أو سلو عملياً، صحيح، أن المدخلة الأولى للأستاذ سامي تحدثت عن جدلية أن أو سلو انتهت أو لم تنته، لكن في الواقع نجد أن الكثير من التطبيقات، الواقعية، العملية هي تطبيقات اتفاقيات أو سلو.

كيف تعاملت حماس سياسياً مع هذا الموضوع؟ وهل نجحت أم لم تنجح؟ ثم موضوع التفاوض السياسي مع "إسرائيل"، الذي واجه حركة حماس بشكل مبكر، وكان سؤالاً صعباً، لم يتم حله إلا من خلال وثيقة الاتفاق الوطني بعد عدة أشهر من استلام الحكم. كيف تعاملت حماس معه، وأين وصل؟ ما هي العبر المستفادة من هذا؟ أيضاً، تم تحقيق إنجاز تاريخي في الساحة الفلسطينية، وهو التوصل إلى برنامج سياسي عند الحد الأدنى في ثلاث محطات رئيسية لا يمكن إنكارها: المحطة الأولى: كانت إعلان القاهرة وهو قبل استلام حماس للحكومة، ولكنه تزامن مع بدايات الصعود للانتخابات البلدية الفلسطينية، والثانية: كانت وثيقة الوفاق الوطني، التي شكلت أيضاً جامعاً فلسطينياً مشتركاً وجديداً، ولأول مرة، خصوصاً وأنها ضمت تياراً إسلامياً مع التيار الوطني الآخر. المحطة الثالثة: كانت في اتفاق مكة عندما تحولت وثيقة الوفاق الوطني إلى آلية عمل قبل اتفاق مكة، بغض النظر عن التقييم التفصيلي التطبيقي لاحقاً، نحن نتكلم عن المضمون العام. هذا إنجاز كبير تم في الساحة الفلسطينية كبرنامج سياسي عند الحد الأدنى، لم يتم التطرق إليه، وكيف كان أداء حماس فيه.

الأمر الآخر إن برنامج الحكومة الفلسطينية الأولى في عهد حماس (وهي الحكومة العاشرة): لوحظ فيها ملاحظتان رئيسيتان، الملاحظة الأولى: أنها لم تطرح برنامجاً



أيديولوجياً في برنامجها الكلي في المجلس التشريعي، وهي مفارقة تاريخية في غاية الأهمية تجاه التيار الإسلامي السياسي المستنير، الذي أصبح يتقدم للحكم، يجب أن نتوقف عنده كثيراً، وننظر هل حماس طالبان، كما كان البعض يشير في كثير من الكلام، أم أن حماس هي شيء جديد في التيار الإسلامي السياسي المستنير، ينبغي أن ننظر إليه نظرة بميزان جديد؟.

ثم موضوع الأسلمة التي طرحت في فكر حماس الأول منذ انطلاقتها سنة 1988/1987، لاحظنا أن برنامج الحكومة قد غاب عنه ذكر ذلك، بل إنها لم تقم بمحاربة رموز مهمة جداً تتناقض معها في الجانب الديني بالمطلق، ولم تقف عندها كثيراً، ليس فقط في ملفات الفساد، بل حتى في الملفات الدينية، ويعدّ هذا أيضاً مؤشراً مهماً في كيفية أداء حماس السياسي، أعتقد أنه كان يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار في التقييم؛ سواء من قبل الأستاذ سامي خاطر بصفته عضو المكتب السياسي لحركة حماس، أو الأستاذ حسين أبو النمل بوصفه مراقباً وخبيراً قديماً في الساحة الفلسطينية. هناك سؤالان أريد أن أضيفهما إلى الموضوع: ما هي الدروس والعبر التي استقتها حماس في العام الماضي (2006)، أي العام الأول للحكومة العاشرة، وما هي أبرز هذه المعالم التي استفادت منها السلطة؟ ما هي أهم ملامح المسار السياسي المتوقع لحماس خلال المرحلة القادمة في ضوء هذه الدروس؟.

النقطة ما قبل الأخيرة تتعلق باعتقادي بأن وصول حركة حماس إلى السلطة الفلسطينية، كان لحظة تاريخية مهمة جداً في منع الانزلاق الحاد للقضية الفلسطينية، إذ كانت ستعاني من تصفية حقيقية، في تلك اللحظة، في ظل ضعف المقاومة السياسية داخل حركة فتح لما تمّ من تنازلات، وإن كان هناك بعض المحافظين، وفي ظل ضعف فصائل المقاومة الأخرى المشاركة في مشروع التحرير، وفي أن تقف أصلاً في وجه فتح، باستثناء انتقادات عامة هنا وهناك، لم تفعل هذا لما لها من مصالح مرتبطة بفتح؛ مما يجعلها غير قادرة على أن توقفها عند حدها. فانتقال القيادة من فتح إلى حماس في الحكومة الفلسطينية، أوقف هذا التيار المدّم الذي كان قادماً للقضية الفلسطينية، وهو ما يشير إليه الإخوة في حماس. أيضاً، وضوح نهج المقاومة، لأول مرة في تاريخ القضية الفلسطينية، لا تطارد فيه السلطة المقاومين، ولا تمنع المقاومة بل تعطيها غطاء كاملاً، هذا أيضاً موضوع في غاية الأهمية.

الأمر الآخر، في الحقيقة، هو أن هيمنة حركة فتح على القرار الفلسطيني قد كُسر ولأول مرة. ما كنت أسمعه، وما زلت، من كل الفصائل الفلسطينية هو الشكوى؛ فالكُل يشكو، وقد استمعت ذات مرة إلى أحد القيادات الكبرى في الفصائل الفلسطينية، الذي قال: كتبت مذكرة للرئيس ياسر عرفات مضى عليها 15 عاماً ولم يردّ علي حتى اليوم. هذه مهزلة، حماس جاءت إلى السلطة بعد أن انتخبها الشعب طبعاً، وقالت لا، وتقدمت لتكسر هذا الاحتكار الطويل لحركة فتح على القرار الفلسطيني، ولعل هذا درس لفتح أيضاً، التي أصابها الترهل والشيخوخة والكهولة والضعف والعجز والتراجع السياسي، فلعله درس لها لكي تصحو ثانية، وهو ما لم يحدث حتى الآن كما تلحظون.

وقبل أن أختم لي ملاحظتين على ورقة الدكتور حسين أبو النمل؛ إذ لاحظت أن هناك تقييماً حاسماً جداً بين المصيب والمخطئ، ففي سنة 1996، لم تكن مشاركة وفي سنة 2006 كانت مشاركة، وكأن إحداهما خاطئة، إن هذا ليس منهجاً صحيحاً في علم الاجتماع السياسي حسب معلوماتي.

الملاحظة الأخيرة، موضوع التهدئات التي تمت في الساحة الفلسطينية، الذي سعى لها هو قيادة السلطة المرتبطة ببرنامج التسوية وليس الفصائل، بل كانت السلطة تمارس ضغطاً على الفصائل لقبول هذه التهدئات. ولذلك لم تكن تعبر عن أزمة المقاومة، بل كانت تعبر عن أزمة في السلطة الفلسطينية منبعها أساساً خطّ التسوية وليس خطّ المقاومة.

صلاح صلاح:

سأورد عدّة نقاط، مبتدئاً بالنقطة الأولى التي تتعلق بالوقفة الأولى التي وقفها حماس لتتساءل حول إمكانية أن تشارك في السلطة أم لا؟ هل وقفت حماس أمام الثمن الذي ستدفعه في حال مشاركتها في السلطة؟ هل طرحت أسئلة توضح عملياً أنه سيكون عليها أن توقف المقاومة، وتقلل مستوى الخطاب السياسي، وأنها ستكون في حكومة، اسمها عملياً حكومة فتحاوية؟ هذا الأمر الذي سيحدث تناقضات حقيقية في قدرة الحكومة على اتخاذ القرار وتنفيذه، ومن حيث الضغط الخارجي الذي ستواجهه وتعرض له سواء إقليمياً أو دولياً.

وهنا أنتقل للسؤال الثاني: في حال طرحت حماس ذلك على نفسها، وتساءلت



عن الثمن الذي ستدفعه في حال مشاركتها في السلطة، ومعرفتها أن الثمن سيكون باهظاً، خصوصاً أن تقييمهم للتسوية أنها فاشلة، وأنها وصلت إلى طريق مسدود، ألم يكن ذلك كفيلاً بأن يضعهم أمام الخيار الآخر؟ الخيار البديل عن المفاوضات والسلام، وهو التأكيد على خيار الوحدة الوطنية الفلسطينية، وخيار العودة إلى منظمة التحرير، والتأكيد على موضوع المقاومة وضرورة استئناف المقاومة، ألم يكن هذا هو الخيار الأفضل؟.

السؤال الثالث: في إطار الحديث عن التفرد، تفرد فتح، والذي كان ممجوجاً، ألا تشعر حماس أنها ارتكبت خطأ بتكرار تجربة فتح المنتقّدة، وأنها عندما أرادت أن تعالج عملية التفرد دخلت في موضوع المحاصصة مع فتح؟ وهل كانت دعوتها للآخرين للمشاركة دعوة حقيقية؟.

السؤال الرابع: بالحديث عن إطار عقائدي تمارسه حماس، ومحاولة الحركة طرح فكرة حكم الشريعة، هل الوضع الفلسطيني يستوعب ويتقبل فكرة نظام حكم عقائدي؟ وهل هذا يخدم الحديث عن وحدة وطنية فلسطينية، وإعادة تشكيل مؤسسات السلطة وعلى رأسها منظمة التحرير؟.

صقر أبو فخر:

تعقيباً على فكرة سامي خاطر، حول احتمال أو التفكير بحلّ السلطة الفلسطينية من دام اتفاق أوسلو وعمليات التسوية لم تصل إلى أي نتيجة، يقول البعض، ما دامت عملية التسوية قد فشلت، نحلّ السلطة ونصبح جميعنا تحت الاحتلال الإسرائيلي، ولنذهب إلى دولة ثنائية القومية. لو كان هذا الأمر ممكناً فعلاً لنذهب إلى حلّ السلطة الفلسطينية. لكن على الأرجح، بحسب ما أظن، في حال حلّ السلطة الفلسطينية لن يكون هناك دولة ثنائية القطبية، بل سيكون هناك دولة تشبه إلى حدّ كبير، مع فارق التجربة، نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. لقد ناضل المؤتمر الإفريقي طويلاً من أجل أن يكتسب شرعية تمثيلية أصيلة. الآن حلّ السلطة الفلسطينية سوف يجعل الفلسطينيين مجردّين من أي صفة تمثيلية على الإطلاق. لقد ناضل الفلسطينيون طويلاً، حسب ما أعتقد، من أجل أن يكون لهم كيان فلسطيني أولي، له بعض مؤسسات الدولة، وكان هناك رهان على أن يتحول هذا الكيان بالدينامية الوطنية الفلسطينية، إلى دولة حقيقية بموجب البرنامج المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

أما النقطة الثانية التي طرحها الأخ سامي خاطر، حول إعادة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، لا على أساس المحاصصة، بل على أساس الانتخابات الديمقراطية. ففي الحقيقة منذ أكثر من شهرين عقد لقاء هنا في هذا الشأن، في موضوع إعادة تكوين المجلس الوطني الفلسطيني على أساس ديموقراطي، واكتشفنا أن هذا في صلب النظام الداخلي للمجلس، حيث إن النظام الداخلي يقول بإعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني على أساس الانتخابات، وليس على أساس المحاصصة، كما كان شائعاً. وللتذكير، فإن حماس نفسها في مفاوضاتها مع فتح في السودان سنة 1993، طلبت 40% من مقاعد المجلس الوطني الفلسطيني، وهذه أيضاً محاصصة. لكن ما أريد التركيز عليه أنه حتى فكرة الانتخابات المنصوص عليها، في النظام الداخلي في المجلس الوطني الفلسطيني، فإنها مسألة ليست عملية كثيراً؛ لأن الفلسطينيين في أراضي الـ 1948 لا يمكنهم خوض انتخابات لتشكيل المجلس الوطني الفلسطيني، وفي الضفة والقطاع المنتخبون في المجلس التشريعي هم حكماً أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني. يبقى الفلسطينيون في الأردن، ومن الصعب إجراء انتخابات على أساس فلسطيني في الأردن، وفي لبنان وسورية والعالم، يوجد فقط 20% من الشعب الفلسطيني، بمعنى لو أجرينا انتخابات ديموقراطية، لكانت هذه الانتخابات قادرة على تمثيل 20% فقط من الشعب الفلسطيني، وهذه ليست عملية شديدة الإغراء.

جابر سليمان:

الملاحظة حول ورقة د. حسين، فقد قسّم ورقته إلى قسمين؛ في القسم الأول طرح مجموعة أسئلة، ولم يقدم إجابات حاسمة على هذه الأسئلة، وهذه منهجية صائبة، حيث حفّز تفكيرنا، لكي نفكر أكثر حول عمق المأزق الوطني الفلسطيني. وفي القسم الثاني قدّم تقييماً من 15 نقطة، غلب على التقييم الطابع الإيجابي، وكأنه أجاب عن الأسئلة التي طرحها، كنت أتمنى أن يتبع المنهجية ذاتها التي اتبعها في القسم الأول، وأرى أن تقييمه كان صائباً في معظمه، حين غلب الجانب الإيجابي في تجربة حماس على الجانب السلبي.

أرى أن موضوع حلّ السلطة يجب أن يطرح بجديّة، ليس حلّ السلطة من أجل إقامة دولة ثنائية، بل من أجل وضع المجتمع الدولي والحركة الوطنية من جديد على



المسار الصحيح مجدداً، بحيث يكون الوصف: حركة تحرر وطني، وشعب تحت الاحتلال.

إن تمثيل المؤتمر الوطني الأفريقي مختلف عن تمثيل منظمة التحرير، فعندما تحلّ السلطة الوطنية الفلسطينية، فإن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، والتي يجب إعادة بنائها.

وائل أبو هلال:

انطلاقاً من القناعة بأن الحركة الوطنية الفلسطينية ليست فتح وحماس فقط، وأن فلسطين ليست الضفة وغزة فقط، لدي ثلاث ملاحظات، الأولى: عن موقف الفصائل حول ما كان يجري في الداخل الفلسطيني، في أحسن أحواله كان يتسم بالحياد السلبي، وفي كثير من الأحيان بالانتهازية السياسية. فمثال على ذلك، لم تسهم هذه الفصائل في فضح الفساد والمفسدين، ولم تساعد في تطوير برنامج الإصلاح والتغيير. النقطة الثانية: موقف الخارج الفلسطيني، أيضاً، بشرائحه من مثقفين وسياسيين وفصائل كان ضعيفاً أيضاً، ودور حماس تحديداً كان ضعيفاً في تفعيل دور الخارج الفلسطيني. وهذا أمر خطير، حيث إنه يحصر القضية الفلسطينية بشمولية الأرض والإنسان، بقطاع غزة والضفة الغربية كجغرافيا، وبسلطة منقوصة هي السلطة الوطنية الفلسطينية. النقطة الثالثة: حول حماس، وهي عدم انسجام الخطاب الإعلامي لحماس مع أدائها السياسي، حيث كان هذا الخطاب قاصراً عن متابعة الأداء السياسي.

أسامة حمدان:

الحقيقة هناك ثلاث ملاحظات، الملاحظة الأولى: أعتقد أننا نمّر بمرحلة شبيهة بتلك التي مرّت بها منظمة التحرير الفلسطينية سنة 1968، مع فارق أساسي أن الفاعل الأساسي في تلك المرحلة كان الموقف العربي، وبتحديد أكثر، موقف الرئيس جمال عبد الناصر، فيما الفاعل الأساسي في هذه المرحلة على ما يبدو هو فاعل دولي، ويشكل أخص أولمرت ورايس. وهذا الفارق يعني الكثير.

الملاحظة الثانية: أريد أن أسأل سؤالاً، عندما تتقدم حركة كحركة حماس عبر صناديق الاقتراع، يتحدث الكثيرون عن مخاطر حكم الشريعة، أنا أتساءل، لم لا

تحدث حماس عن مخاطر حكم الفكر اليساري أو العلماني، أو أي شيء من هذا القبيل؟ من الضرورة بمكان أن نقرأ بوضوح لماذا يحكم حزب ديني مسيحي في دولة أوروبية، ويتقبل الجميع ذلك، ويتم التعامل مع الأمر على أنه ديموقراطية، فيما لا يتقبل البعض أن تتقدم حركة إسلامية كحماس تحمل فكراً إسلامياً للحكم؛ على الرغم من أنها لم تطرح فرض أيديولوجيتها الفكرية على المجتمع، بقدر ما طرحت تقديم مشروع فكر سياسي، يمكن أن يقبله المجتمع ويمكن أن لا يقبله.

المسألة الأخيرة: تتعلق بإعادة بناء منظمة التحرير والمحاصصة السياسية، حركة حماس لم تطرح المحاصصة للتصويت، وهذا الخطأ سمعته أكثر من مرة، وعلقت عليه، أكثر من مرة، ولكن يبدو أن هذا الخطأ مقصود. حركة حماس طرحت الانتخابات في المنظمة قبل المحاصصة، ولكن الإجابة كانت جاهزة، بعدم إمكانية عقد الانتخابات، حتى دون بحث المسألة بجدية حتى الآن، فعلى الرغم من الكثير من التحولات، وعلى الرغم من المناخ الديموقراطي السائد في المنطقة والعالم، كانت الإجابة بأن الانتخابات غير ممكنة. لذلك، ليس من حق أحد أن يفرض المحاصصة التي يريد، لماذا يحدد شخص ما أو طرف ما محاصصة، ويرفض أن نقترح نحن حصصاً من طرفنا؟ إذا كان مبدأ المحاصصة مقبولاً، فيجب الاستماع إلى الجميع، بغض النظر عن حجم الحصص التي يفترض أن تكون لأي طرف، أو نلجأ إلى خيار آخر طالبت به حماس مبكراً وهو خيار الانتخابات. وأنا أقول، عندما طرحنا الانتخابات، لم تكن نتوقع في أحسن الأحوال أكثر من 20% من أصوات الناخبين، ربما الآن المعادلة تغيرت، وربما يلجأ البعض الآن إلى المحاصصة قلقاً من الانتخابات، وخوفاً من أن تختفي تنظيمات شغلت الساحة الفلسطينية كثيراً إذا ما أجريت انتخابات.

د. عدنان السيد حسين:

أنا مع الأستاذ شفيق الحوت فيما تحدث عنه اليوم، ومنذ مدة، لا معنى ولا شرعية لسلطة سياسية في ظل الاحتلال، إلا بشكل محدود جداً. إن قيمة أي سلطة تتحقق من خلال خدمتها لهدف إزالة الاحتلال. أنا لا أشاطر المناقشات التي تتحدث عن محاصصات، وعن نسب، وعن نتيجة انتخابات، على الرغم من أهمية فوز حماس في انتخابات شعبية. لو سُئلتم وسئل غيري، هل تفضل أن تشكل حماس حكومة بمفردها بعد فوزها في انتخابات حرة، باعتراف كارتر، أقول لا، فلتشارك معها فتح وغير



فتح، وإذا رفضت هذه الفصائل حكومة ائتلافية، فالخيار الآخر، حكومة شخصيات وطنية فلسطينية، بحيث لا تتحمل حماس مسؤولية السلطة التنفيذية بمفردها، فنحن لا ندير دولة مستقلة، وهنا الفارق الكبير، نحن في مرحلة إزالة الاحتلال. أخيراً في رأيي أن التعددية هي خيار حتمي للفلسطينيين، خيار ذهبي، خيار مقدّس، لا أحد يلغي أحد، وأعتقد، أنها كذلك ليس للفلسطينيين وحدهم، بل للبنانيين، وللفلسطينيين، وللمصريين، وللعرب الآخرين. والكلمة الآن للأستاذ سامي خاطر، مع الإشارة إلى أن معظم الأسئلة تركزت على مداخلته.

تعقيبات مقامي الأوراق

سامي خاطر:

أبدأ بالتأكيد من الملاحظة التي لفت إليها الدكتور عدنان. في الحقيقة إنه في إطار إجابة حركة حماس، وعن سؤال: هل نحن في مرحلة تحرر وطني، أو بناء دولة، أو استقلال؟ فإننا نعتقد بعيداً عن المدلولات الدقيقة لهذه الألفاظ، أننا في مرحلة التحرر الوطني، بمعنى أننا ما زلنا تحت الاحتلال، وطالما أننا تحت الاحتلال، فإن الاستراتيجية الأساسية التي نؤمن بها، أنه لا بد أن يكون هناك وحدة موقف وطني فلسطيني. وتأسيساً على هذه الرؤيا فإننا عندما خضنا الانتخابات، على الرغم من أننا كنا مهيين لتشكيل حكومة بمفردنا، فإننا كنا حريصين جداً على أن لا ننفرّد بالحكم، تأسيساً على هذه النظرة الاستراتيجية. وإذا كان الأستاذ صلاح صلاح قد تساءل حول جدية عرضنا للمشاركة، فإنني أستميحه عذراً وأقول إن العرض كان جاداً جداً، مائة بالمائة، وكنا حريصين عليه. لكن كانت هناك عوامل خارجية، وعوامل داخلية فئوية هي التي حالت دون مشاركة الآخرين، وعندما رفضت الفصائل المشاركة، شارك معنا بعض المستقلين. أحببت أن أؤكد على هذه النقطة، ولذلك فنحن حريصون دائماً على أن يكون هناك موقف فلسطيني موحد، قدر الإمكان، ولكن الموقف الفلسطيني الموحد لا يعني التماثل بين كل المكونات الفلسطينية، فكل مكون فلسطيني له خلفيته الفكرية، والسياسية، ولكن عندما نبحث في الموضوع الوطني، في مرحلة من المراحل، فيجب أن يكون هناك وحدة توجه فلسطيني، هذه النقطة الأولى.

النقطة الثانية، أنا ذكرت في مداخلتني أنني سأركز على موضوع رؤية حماس لمسارها السياسي، وركزت على هذا الموضوع، ولم أركز على التطورات، وكيف حدثت على أرض الواقع، ولذلك هنا صحت ملاحظات الأستاذ جواد الحمد، في بعض القضايا المهمة التي لم أشير لها، لا بسبب تجاهلي لها، وعدم إدراكنا لأهميتها، وإنما لرغبتني في هذه الجلسة، أن أركز على الرؤية الكلية الناضجة للمسار السياسي لحركة حماس، أملاً في أن تسهم في شحذ أذهانكم ومقترحاتكم.

هناك قضية أجاب عنها أخي الأستاذ أسامة حمدان، وهي قضية المحاصصة في المجلس الوطني سنة 1996، وقبلها سنة 1991. في الحقيقة، عندما عرض على



حماس المشاركة في المجلس الوطني، كان عرضاً لمجرد الديكور، حتى يبدو أن المجلس الوطني يمثل كل الأطياف السياسية الفلسطينية، وهذه حقيقة تاريخية. ولذلك، كان ردّ حماس حينها، أننا لا نريد حصة من ثلاثة أو أربعة أو خمسة مقاعد، وإنما نريد انتخابات؛ وفي حال إصراركم على رفض الانتخابات نحن نعتقد، أن النصيب الذي يمثل حصة حماس هو كذا وكذا. وكان ذلك بمثابة الشرط الذي يدفع باتجاه الانتخابات وليس باتجاه المحاصصة. أما فيما يتعلق بما يحكى عن حركة حماس حول خطابها العقائدي السلفي، وحكم الشريعة... وإلخ. أولاً؛ الذي يتابع خطاب حركة حماس، لا يجد فيه هذا الاتجاه، وكما أشار الأستاذ جواد الحمد، فإن حكومة حماس الأولى، عندما كانت لوحدها لم تحاول أن تفرض ما يسمى بالأسلمة، وذلك لأسباب متعددة، من أهم هذه الأسباب، هو أن الوضع الفلسطيني الناشئ، الذي يُعدّ سلطة تحت الاحتلال، غير مؤهل أن يتبنى طرحاً فكرياً وسياسياً متفقاً عليه، إذ لا بدّ أن يتمّ هذا من خلال الآلية الديمقراطية. أما أن حماس فكرها إسلامي، نعم، حماس حركة إسلامية تستمد أفكارها من الفكر الإسلامي، ومدرسة حماس، معروف أنها تنتمي إلى ما يعرف بالمدرسة الوسطية الإسلامية.

موضوع حلّ السلطة، علقّ عليه بعض الإخوة، ولكنني أضيف أيضاً أنه في موضوع حلّ السلطة، هناك واقع جديد حدث في غزة وهو موضوع الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، ولذلك سنكون في وضع فيه احتلال في الضفة الغربية، ومظاهر احتلال غير كاملة في قطاع غزة، فكيف سيكون الوضع ما بين الضفة والقطاع؟ ملاحظة الأخ وائل أبو هلال، صحيحة فيما يتعلق بالموقف الإعلامي، وأنا أشملت ذلك بوصف عام، وهو أن القصور في الجانب الإعلامي عند حماس، ناشئ عن النقلة المفاجئة من المقاومة والمعارضة إلى السلطة، فمثل هذه النقلة المفاجئة نتوقع أن يحصل فيها بعض الإشكالات وبعض القصور.

النقطة الأخيرة التي أودّ أن أشير إليها، خصوصاً فيما يتعلق بالطرح حول الأثمان السياسية التي قدمتها حركة حماس، من أجل المشاركة في السلطة. أحب أن أوضح، أن مشاركة حماس في السلطة هو من باب التعامل مع الواقع والتأثير عليه؛ بحيث ينتقل من الوضع السيئ أو الدور السيئ إلى الدور الإيجابي أو الدور الجيد، ولذلك لم يكن وارداً في البال أن هناك أثماناً سياسية لا بدّ من دفعها، ثم إن ما سمّي بالتراجع في طرح حماس السياسي، سواء في وثيقة الوفاق الوطني أو في اتفاق مكة، أو في التهدئة التي حصلت سنة 2005، فقد كان الدافع الأساسي عند

حركة حماس هو الحرص على الموقف الوطني الفلسطيني ووحدته، وعدم الدخول في إشكالات قد تصل إلى حدِّ الاقتتال كما حصل. ولذلك، فكما أوضح الأستاذ جواد الحمد، فإن السلطة سنة 2005 هي التي أصرت على موضوع التهدئة، وأنها كانت بصدد اتخاذ إجراءات غير إيجابية تجاه الفصائل التي تتبنى خطَّ المقاومة، وبالتالي، كان سيبدو كأنه ثمة انشقاق وخلاف فلسطيني. من أجل تطويق هذا الموضوع، وافقت حماس على التهدئة المؤقتة، وفي مقابل ذلك طرحت أنه لا بدَّ من وجود إنجازات على الأرض في الموضوع الوطني الفلسطيني، وهي التي أصرت على موضوع إعادة تفعيل منظمة التحرير وبنائها في إعلان القاهرة.

د. حسين أبو النمل:

حول الملاحظات التي أبدتها الزميل جواد الحمد، صحيح أنه في موضوع المقارنة والمقاربة، يكون عرض أي موقف سياسي من خلال عرض الوقائع، وإذا ما حدث أي تغيير يجب علينا تسجيله، والغرض من هذه الورقة هو القول بأن هناك تغيرات طالت معظم المسائل المطروحة. الآن، هل هذه التغيرات التي حدثت كانت محل توضيح كاف؟ هل شرحت الظروف التي تمت فيها؟ مع الأسف الشديد، نجد أنه في تاريخ العمل الفلسطيني كله، وليس فقط تاريخ حماس، أن أي إنسان يستطيع أن يتخذ أي موقف ثم يتخلى عنه في اليوم التالي، دون أن يكلف نفسه ويوضح هذا الأمر للجمهور. وهذا الأمر يعود تاريخه إلى ما قبل الثورة الفلسطينية. أما فيما يتعلق بموضوع التهدئة، أؤكد أن التهدئة هي تعبير عن أزمة العمل المقاوم، سواء عند حماس، أو فتح؛ فالتهدئة، وقبلها التسوية هي تعبير عن أزمة في العمل المقاوم. لو أن العمل المقاوم لم يكن في أزمة لم يذهب أحد إلى تسوية أو إلى تهدئة. أما فيما يتعلق بالملاحظات التي أبدتها الأستاذ جابر سليمان، فأقول إنني في القسم الأول من ورقتي لم أكن أعرض فقط، إذ إن العناوين في حدِّ ذاتها مواقف.

يبقى السؤال، هل نجحت التجربة أم فشلت؟ دون الدخول في التفاصيل، وأنوّه إلى أنه في الأحكام العامة تُقرأ الحقائق الإجمالية، هناك حقيقة إجمالية تاريخية تمثلت بانتقال العمل الفلسطيني، بعد أربعة عقود، من يد حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح إلى يد حركة حماس. قد يكون هناك فشل هنا أو هناك، ولكن حماس نجحت في الانتخابات، وأضافت إلى شرعيتها الثورية شرعية انتخابية، وشكلت الحكومة الأولى، والأهم منها حكومة الوحدة الوطنية التي شاركت فيها



فتح، كطرف ثانوي، مما يعني إقراراً بنجاح حماس. ترى هل هناك معيار آخر لقياس النجاح والفوز؟ أنا للأسف الشديد ليس عندي معيار آخر. وبالتالي، نعم حماس نجحت، والآخرين هم الذين فشلوا، وأنا أسجل هنا لحركة فتح أنها توقفت أمام فشلها وتساءلت، وبالتالي، هي تحاول أن تصلح أمورها، وهناك أطراف أخرى تراجع دورها بعد أن كانت عنواناً من عناوين الساحة الفلسطينية حري بها أيضاً أن تطرح سؤالاً على نفسها: لماذا تراجعت؟.

